الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان
aman
Transparency Palestine

تقرير النشاطات السنوي

2017

2017

الائتلاف
من أجل
النزاهة
والمساءلة
أمان
aman
Transparency Palestine

تقرير النشاطات السنوي

2017

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2017. تقرير النشاطات السنوي للعام ٢٠١٧- رام الله- فلسطين.

منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

جميع حقوق الطبع محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

الائتلاف من أجل النزاهة (أمان)
رام الله : عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال
ص.ب : رام الله 339 القدس 69647
هاتف : 2989506 - 022974949
فاكس : 022974948
غزة: شارع الحلبي - متفرع من شارع ديغول
بالقرب من وزارة الشؤون المدنية - عمارة الحشام / الطابق الأول
تلفاكس» 082884767
تلفاكس: 082884766
بريد الكتروني: info@aman-palestine.org
الموقع الالكتروني: www.aman-palestine.org

فهرس المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة

- أنشطة مجلس الادارة والجمعية العمومية
- البيئة المؤثرة في عمل أمان وتحديات العام 2017

النشاطات والانجازات:

- الهدف الاستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: كشف الفساد والفاسدين ومنعهم من الافلات من العقاب في اطار الخطط الوطنية والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد
- الهدف الاستراتيجي الثالث: بيئة عمل هيئات الحكم المحلي محصنة ضد الفساد ومستجيبة للمساءلة المجتمعية
- الهدف الاستراتيجي الرابع: ائتلاف أمان يحقق استراتيجيته ويلبي التزاماته مع منظمة الشفافية الدولية

أبرز النشاطات و الانجازات في قطاع غزة

إصدارات ائتلاف أمان 2017

شكر خاص

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

تجلت في العام 2017 بوضوح رؤية الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان- من خلال بلورة الأهداف الأستراتيجية للأربعة أعوام التالية، إذ يمكن وصف العام 2017 بأنه محصلة لجهد دؤوب على مدار العام والنصف الماضيين التي شهدت نقاشات معمقة شارك فيها مجلس إدارة الائتلاف وجمعيته العمومية (حاكمية أمان) في بلورة التوجهات الاستراتيجية التي شكلت نقطة الانطلاق لاستراتيجية أمان للأعوام 2017-2020، اذ تم صياغة الاستراتيجية وتطويرها بمراحلها المختلفة من خلال مشاركتهم بشكل خاص في اللقاءات الخاصة بالمراجعة الاستراتيجية في كل من الضفة وغزة.

وقد شهد العام 2017 ترتيب البيت الداخلي لأمان انعكاسا لتلك الأهداف، فحرصا من ائتلاف أمان لتعزيز دوره في إدارة حركة اجتماعية لمكافحة الفساد من خلال استنفار وإثارة اهتمام القاعدة الشعبية (أفرادا ومؤسسات) لخلق أجسام مؤثرة في مكافحة الفساد ورافضة له وتعزيزا لدور المجتمع المدني في الرقابة على قضايا إدارة الشأن والمال العام، كان لا بد من تحسين الوضع الداخلي لائتلاف أمان من خلال تعزيز وتقوية قدراته المؤسساتية بالتركيز على قدرات طاقمه التنفيذي، وتعزيز التواصل والتنسيق مع مكتبه الإقليمي في قطاع غزة.

أما على الصعيد الخارجي فقد واصل ائتلاف أمان جهوده في تعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع المؤسسات الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية لإيمانه الراسخ بأنه كمؤسسة مجتمع مدني ليست الوحيدة في الساحة الفلسطينية، وبأن تعزيز النزاهة و مكافحة الفساد يتطلب تضافرا لجميع الجهود من كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني، ما دفعه بشكل دائم للتعاون والتكامل مع باقي المؤسسات سواء على صعيد الوزارات والهيئات المحلية أو حتى مؤسسات المجتمع المدني والجامعات الفلسطينية أو المجموعات الشبابية والصحفية، فقد شهد العام 2017 توقيع العديد من مذكرات التعاون والتفاهم مع العديد من المؤسسات الأهلية.

وعلى الصعيد الدولي فقد كان لائتلاف أمان بصمة واضحة خلال العام المنصرم تجلت من خلال تتويجه بجائزة ابن رشد للفكر الحر كأفضل منظمة عربية تعمل في مكافحة الفساد، فضلا عن المشاركة الفاعلة في العديد من الفعاليات الإقليمية والدولية وكان له مساهمة فاعلة في بلورة تدخلات عربية وإقليمية على صعيد تعزيز النزاهة

ومكافحة الفساد في العالم العربي سواء من خلال مشاركات مع منظمة الشفافية الدولية أو مشاركات مع الفروع العربية للمنظمة، عدى عن دوره في المشاركة في تفعيل آليات المساءلة للنهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

لأن أمان جزء من كل فإنه لا يمكن أن يغفل عن البيئة السياسية والإقتصادية الصعبة التي يعيشها شعبنا والمحيطة بجهود أمان في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد سيما استمرار الإحتلال الاسرائيلي ومشروعه الإستعماري وما شهده العام 2017 من إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل ما أسهم في التهاب الشارع الفلسطيني والمنطقة العربية، كذلك استمرار الإنقسام السياسي الجدلي وغياب المجلس التشريعي عن تأديته دوره ما أدى الى تعقيد جهود مهمة مكافحة الفساد، لكن لا بد لنا من الإنطلاق وتحدي العقبات وحمل رسالة أمان التي تنادي باستنهاض وحشد الجهود المجتمعية للضغط من أجل تحصين المجتمع الفلسطيني من الفساد والتأثير على صناع القرار لتبني مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة في المؤسسات الفلسطينية في إطار النظام الوطني للنزاهة ووفقاً للقوانين والاتفاقيات والممارسات والقواعد الإدارية والمالية الفضلى.

أخيرا باسمي وباسم أعضاء مجلس إدارة ائتلاف أمان، أتقدم بالشكر الجزيل لطاقم أمان التنفيذي والفني على جهودهم ومهنيتهم العالية على الإنجازات التي تحققت وما زالت تتحقق. كما أشكر جميع شركائنا في المؤسسات الأهلية والرسمية التي تعاونت مع أمان. وأشكر الشركاء الدوليين لدعمهم المتواصل وأخص بالشكر ائتلاف ممولي أمان: حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ، و يسعدني أخيرا أن أضع بين أيديكم بإسمي وبإسم مجلس إدارة الائتلاف تقرير النشاطات والإنجازات السنوي للعام 2017.

عبد القادر الحسيني

رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة والجمعية العمومية 2017

أنشطة مجلس الإدارة والجمعية العمومية خلال العام 2017، عقدت حاكمية ائتلاف أمان خلال عام 2017 خمسة اجتماعات لمجلس إدارتها واجتماعين لجمعيتها العمومية، وكان أبرز القرارات المُتخذة:

1) **على الصعيد الاستراتيجي والبرامجي:**

- المصادقة على خطة عمل ائتلاف أمان 2017 وموازنتها.
- إقرار المبادئ التوجيهية الأساسية لاستراتيجية التمويل لائتلاف أمان مع توخي الحذر في تنفيذها وبالأخص مع القطاع الخاص.
- تسجيل مبلغ يعادل 30 % من المبالغ المالية المتوفرة في الائتلاف تحت مسمى صندوق السيولة لصالح شراء مقر.
- المصادقة على مقترح رؤية ومعايير جديدة لجوائز النزاهة ومكافحة الفساد.
- المصادقة على التقرير السنوي التاسع حول واقع النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2016: مع التوصية بالتركيز على الهيئات المحلية خلال العام 2017.

2) **على الصعيد التنظيمي والإداري:**

- مصادقة وإقرار التقارير الإدارية والمالية لعام 2016.
- المصادقة على تقرير تقييم الموظفين للعام 2016 والتوصيات.
- المصادقة على تعيين مدقق داخلي يقدم تقريرين لمجلس الإدارة قبل نهاية العام وتقييم هذه التجربة.
- إقرار التعديلات على النظام الأساسي فيما يتعلق بعدد أعضاء مجلس الإدارة ليصبح (7 – 13) يتم انتخابهم من الجمعية العمومية على أن يراعى في عملية الانتخاب تمثيل الأعضاء الفرديين، حيث تم تطبيق القرار ليصبح عدد أعضاء المجلس أحد عشر عضواً (10 مؤسسات و1 أفراد) وعدد أعضاء لجنة الرقابة الداخلية ثلاثة أعضاء (1 مؤسسات و2 أفراد).
- إقرار التعديلات على النظام الإداري والمالي فيما يتعلق بالمكافآت والرواتب.
- المصادقة على التعاقد مع شركة آرنست ويونغ كمدقق حسابات خارجي للقيام بأعمال التدقيق عن العام 2017 سيما وأنه تم استدراج عروض أسعار من الشركات الأربع الكبرى المتوفرة.
- إقرار توصيات المدقق الداخلي وملاحظاته والتأكيد على ضرورة تطوير دليل إجراءات مالي وإداري.

المشاركات الداخلية:

عملاً بتوجهات ائتلاف أمان الاستراتيجية للعام 2020 والتي تستند إلى تعزيز دور ائتلاف أمان الرقابي في إدارة الشأن والمال العام، كثّف أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية من مشاركاتهم في نشاطات ائتلاف أمان الرقابية وبشكل خاص في جلسات الاستماع والمساءلة التي عقدت لمناقشة قضايا حيوية تمس بحياة المواطن الفلسطيني على كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كتلك المتعلقة بالانتخابات ومشاريع القوانين والاتفاقيات التي تبرمها السلطة الوطنية الفلسطينية مع الجانب الاسرائيلي. وشملت هذه المشاركات مراجعة عميقة لمسودات الأوراق والبيانات التي يعدها ويصدرها ائتلاف أمان والمتعلقة بهذه القضايا. كما شارك الأعضاء في مختلف نشاطات ائتلاف أمان المنعقدة خلال العام 2017 سيما المؤتمر الصحفي لإطلاق تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد السنوي وحفل النزاهة الوطني والمؤتمر السنوي حول تحديات الحوكمة في قطاع الكهرباء في فلسطين ومؤتمر الموازنة العامة وحفل تتويج ائتلاف أمان بجائزة ابن رشد للفكر الحر وغيرها من الجلسات المتخصصة لنقاش مسودات تقارير رقابية وجلسات استماع لمسؤولين.

من جهة أخرى، شارك أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية في اللقاءات الداخلية التي عُقدت لمراجعة وتطوير استراتيجية ائتلاف أمان والخطة الاستراتيجية للعام 2018 بما في ذلك تقديم مقترحات وتوصيات لتطوير آليات العمل على ضوء الدروس المُستفادة السابقة. بالإضافة إلى التواصل الدائم مع إدارة ائتلاف أمان التنفيذية عبر البريد الالكتروني والهاتفي لمتابعة العديد من القضايا التي تطلبت اتخاذ قرارات أو توجهات طارئة.
https//:www.aman-palestine.org/ar/activities.6289/html

المشاركات الخارجية:

في إطار المساهمة الفاعلة لائتلاف أمان في بلورة تدخلات عربية وإقليمية على صعيد تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العالم العربي، تم المشاركة في اللقاءات والفعّاليات الدولية التالية:

- ✓ المشاركة في المؤتمر السنوي لمنظمة الشفافية الدولية 2017 في برلين.
- ✓ المشاركة في المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا «بناء التحالفات وضمان استدامتها» التابع لجمعية مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط – مكتب تونس (POMED) والمنعقد في تونس.
- ✓ المشاركة في ورشة عمل إقليمية عقدت بالتعاون ما بين الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والـ UNDP والتي جاءت بعنوان «دعم العمل الجماعي في إطار المجموعة غير الحكومية» والمنعقدة في بيروت.
- ✓ المشاركة في ورشة عمل إقليمية عقدت بالتعاون ما بين المجموعة غير الحكومية في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والـ UNDPالمُنعقدة في عمان.
- ✓ المشاركة في زيارة تبادلية لهولندا والنرويج وعقد اجتماعات مع فروع الشفافية الدولية ووزارات الخارجية وبرلمانيين ومؤسسات رسمية وأهلية ومراكز بحثية هامّة يتطابق عملها مع عمل ائتلاف أمان. هدفت الزيارة إلى بناء شراكات وتحالفات مع مؤسسات دولية يتطابق عملها مع عمل ائتلاف أمان وتطوير قدرات أمان والحفاظ على استدامته. وقد نجح ائتلاف أمان من خلال هذه الزيارة في إقامة تحالفات استراتيجية مع مؤسسة U4 وفتح آفاق جديدة للعمل في برنامج مشترك طويل الأمد حول الفساد السياسي.

البيئة المؤثرة في عمل أمان وتحديات العام 2017

البيئة المؤثرة في عمل أمان وتحديات العام 2017

كما هو الحال في الأعوام الماضية فقد حمل العام 2017 معه عددا من العوامل التي كان لها بعض التأثير على مضمون عمل أمان، إلا أنه يمكن القول بأن التحديات التي أثرت سلبا على قدرة أمان في تحقيق غاياتها على النحو المطلوب في العام 2017 كانت أكبر من الأعوام السابقة في ظل انتهاج الحكومة سياسة السرية والتكتم وحجب المعلومات التي كان على رأسها حجب نشر القرارات الحكومية عبر موقع مجلس الوزراء الرسمي والتي كان نشرها في الأعوام الماضية ما يسهل على أمان عمله في الرقابة والمتابعة على السياسات الحكومية ذات العلاقة بمنظومة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. ومع ذلك لا يمكن إغفال بأن هذا العام شهد أيضا عددا من العوامل التي مثلت فرصا انعكست إيجابا على عمل أمان. وفيما يلي نبين أبرز تلك التحديات والفرص ومدى تأثيرها على مضمون عمل أمان:

أولا: الفرص التي انعكست إيجابا على عمل أمان في العام 2017

شهد العام 2017 اعتماد بعض السياسات العامة وإقرار بعض التشريعات ذات العلاقة بمجال عمل أمان من حيث تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل العام، حيث تم اعتماد عدد من التشريعات والقرارات التي كرست سياسات وبرامج تعزز من النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل العام، ومن أبرز هذه التشريعات والقرارات:

- إطلاق الحكومة لأجندة السياسات الوطنية 2017-2022 تحت عنوان «المواطن اولاً»، والتي اشتملت في إطارها النظري على العديد من السياسات التي تصب في خانة تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل العام، ومن أبرز الأولويات التي اشتملت عليها هذه الأجندة الأولوية الوطنية الرابعة المتعلقة بالحكومة المستجيبة للمواطن، الأولوية الوطنية الخامسة الخاصة بالحكومة الفعّالة، والأولوية الوطنية السابعة الخاصة بالعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

- القرارات المتعلقة بترشيد الإنفاق ومنع هدر المال العام، ومن بينها: قرار مجلس الوزراء رقم (4/136/17/م.و/ر.ح) بشأن اعتماد البوابة الموحدة للمساعدات الاجتماعية.

- القرارات المتعلقة بضبط الوظيفة العامة كقرار مجلس الوزراء قرار مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2017م بتعديل اللائحة التنفيذية رقم (45) لسنة 2005م لقانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م المعدل بالقانون رقم (4) لسنة 2005م وتعديلاتها.

- القرارات المتعلقة برؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، والتي تساهم في معالجة العديد من طلبات المساعدة الخاصة بدور رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية في تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية، كقرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2017م بنظام رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والذي أكد على واجبات رئيس مجلس الهيئة المحلية وخصوصا فيما يتعلق بتقديم التسهيلات اللازمة لفرق الرقابة والتدقيق على أعمال المجلس والعمل بالتوصيات الصادرة عنها. وضرورة التزام المجلس بتعزيز العمل المؤسسي ومفاهيم الحكم الرشيد والرقابة الداخلية والمساواة في تقديم الخدمة. والابتعاد عن جميع أشكال الواسطة والمحسوبية في اتخاذ قرارات المجلس. وعدم استعمال ممتلكات الهيئة المحلية ومقدراتها لأغراض شخصية، أو خدمة جهة معينة دون غيرها. وترسيخ العلاقات وتعزيزها مع المجتمع المدني أفراداً ومؤسسات.

ثانيا: التحديات التي واجهت أمان في العام 2017:

بمقابل التطورات والفرص المذكورة آنفا، فقد شهد العام 2017 عددا من التحديات المحيطة بأمان، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

- انتهاج الحكومة للمزيد من السرية والتكتم، وخصوصا فيما يتعلق بحجب الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة

في بعض القطاعات لا سيما اتفاقية تجديد رخصة شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) ورخصة شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال) والتي تمت بصورة سرية مطلقة ولم تنشر حتى يومنا هذا، ومن جانب ثان فإن ما أشرنا اليه في البداية من حيث حجب نشر القرارات الصادرة عن الحكومة في موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء على شبكة الانترنت ما مثل تراجعا كبيرا وغير مبرر في مجال الشفافية والانفتاح على المجتمع.

- إصدار العديد من القرارات بقوانين المُقيدة للحقوق والحريات العامة والمُتناقضة مع نظم المساءلة ومبادئ الشفافية، ومن أبرز تلك القرارات بقوانين قرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية والذي اتسم بالعديد من الثغرات والعيوب الذي ترك اثارا سلبية على عمل أمان من أبرزها الأثر السلبي المحتمل للقانون على مبادئ الشفافية، حيث أن العديد من الاصطلاحات المُبهمة والواسعة قد تمس بمبدأ الحق في الحصول على المعلومات من خلال تقييدها لحرية النشر ومنحها صلاحيات لجهات ادارية في حجب مواقع إعلامية تحت ذريعة المساس بالسلم الأهلي أو الأمن العام أو الخصوصية للمسؤولين. والأثر السلبي المُحتمل للقانون على نظم المساءلة؛ حيث قد تحد بعض أحكام هذا التشريع بالحق في النقد والحق في الإبلاغ عن الفساد والحق في المساءلة المجتمعية من خلال الوسائل الإلكترونية لا سيما مواقع التواصل الاجتماعي بذريعة المساس بالأمن العام أو الحق في الخصوصية. والأثر السلبي المحتمل للقانون على المال العام الذي يمكن تحصيله كضرائب من الشركات المحلية المقدمة لخدمة الإنترنت والتي قد يتم هجرها من المواطن الفلسطيني خشية من الملاحقة من جانب وبحثا على المواقع التي قد يتم حجبها نتيجة لهذا القانون من جانب آخر. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن العملية التشريعية التي كانت تتم من خلالها إقرار تلك التشريعات أصبحت في العام 2017 تتم في غالبيتها في السر والخفاء بحيث تمت عملية إصدار بعض القرارات بقوانين بصورة مفاجئة للمجتمع الفلسطيني الذي لم يتم إشراكه أو حتى السماح له بالإطلاع على تلك التشريعات أثناء عملية إقرارها، ومن أبرز تلك التشريعات قرار بقانون رقم 16 لسنة 2017م بشأن الجرائم الاكترونية. وقرار بقانون رقم (4) لسنة 2017م بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005م وتعديلاته.

- كما العامين السابقين 2015 و2016 فقد اتسم العام2017 بنظرة وعلاقة سلبية من الحكومة تجاه العمل الأهلي عموما ومحاولة الهيمنة من قبل الحكومة على مؤسسات المجتمع المدني خصوصا، مع شيء من التحسن فيما يتعلق بمقاطعة مسؤولين حكوميين لورشات ومؤتمرات أمان.

- ما زالت بعض التشريعات الفلسطينية قاصرة في تحصين نظام النزاهة الوطني في فلسطين. ما يوجب استكمال منظومة التشريعات المتعلقة بتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد مثل قانون حق الحصول على المعلومات وقانون المنافسة ومنع الاحتكار، وإجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية مثل تلك القواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح باتجاه فرض عقوبات في حال تضارب المصالح من جهة ثانية.

- ما يزال الانقسام السياسي وغياب المجلس التشريعي يمثل واحدا من التحديات التي تواجه مؤسسة أمان، حيث استمر الانقسام الداخلي والصراع على السلطة وغياب دور المجلس التشريعي كأحد أهم أعمدة نظام النزاهة الوطني وغياب دوره الجوهري في الرقابة والمساءلة والمحاسبة واستكمال إقرار منظومة التشريعات ذات العلاقة بتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. الأمر الذي أسهم في إضعاف نظام النزاهة الوطني الذي يعتبر الرسالة الرئيسية التي تسعى مؤسسة أمان لتحقيقها. كما واستمر غياب وضعف الرؤيا والخطط والسياسات ذات العلاقة بإصلاح القطاع العام لدى الحكومة، والدولة عموما، واحدا من الإشكالات التي أعاقت إصلاح عدد من القطاعات التي نادى أمان بضرورة تنظيمها لمساسها الكبير بالشأن والمال العام كما هو الحال في قطاع المحروقات، وإصلاح مؤسسة القضاء الشرعي.

- ما زال الاحتلال الاسرائيلي يمثل واحدا من المعيقات في مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، وخصوصا في ظل سيطرته على المعابر وعدم القدرة على طلب تسليم المتورطين في جرائم فساد من الخارج، بالإضافة الى عدم السيطرة على مناطقC وعدم خضوع حملة هوية القدس وعرب الداخل الى الولاية القضائية الفلسطينية.

النشاطات والإنجازات

2017

الهدف الإستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

يسعى ائتلاف أمان من خلال هذا الهدف إلى تعزيز ثقافة رفض الفساد وتعزيز دور المواطنين ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في المساءلة عن إدارة المال والشأن العام ومنع إفلات الفاسدين من العقاب

وتحقيقاً لهذا الهدف نفّذ ائتلاف أمان خلال العام 2017، مجموعة واسعة من الأنشطة تراوحت بين تقديم المشورة القانونية للمواطنين من خلال «مركز المناصرة والإرشاد القانونيّ»، تمكين وتحفيز مؤسسات المجتمع المدني والإعلاميين في الانخراط في جهود مكافحة الفساد من خلال ممارسة دورهم في المساءلة المجتمعية، وتوقيع عدة اتفاقيات شراكة مع العديد من المؤسسات الإعلامية، للتعاون في تنفيذ برامج مساءلة تلفزيونية وإذاعية حول الأداء والشأن العام. ساهمت هذه الأنشطة في تحقيق العديد من النتائج والنجاحات ،أبرزها:

اتساع انخراط المواطنين في جهود مكافحة الفساد والتبليغ عنه

أثمرت جهود ائتلاف أمان في التوعية بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد وتشجيع المواطنين من خلال حملات رفع الوعي والزيارات الميدانية التوعوية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى زيادة في عدد المواطنين المتوجهين لمركز المناصرة والارشاد القانوني لتلقي الدعم والإسناد القانوني، حيث شهد العام 2017 زيادة بنسبة 56٪ في عدد المواطنين المتوجهين لمركز المناصرة والإرشاد القانوني مقارنة بالعام السابق، حيث قدم مركز المناصرة والإرشاد القانونيّ في أمان المشورة القانونية ل 689 متوجهاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، 77٪ من المتوجهين كانوا ذكورا و13٪ من الإناث (مع زيادة بنسبة 5٪ في عدد الإناث مقارنة ب 2016). وقام باعتماد ومتابعة 42 قضية (39 ضفة، 3 غزة) تنطوي على شبهات فساد كسوء استخدام المنصب العام، المحسوبية، الكسب غير المشروع، تزوير أوراق رسمية أو انتهاكات ضد نظام النزاهة

كما شهد العام ذاته زيادة في عدد الطلبات المُقدمة للترشح لجائزة النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2017، حيث استلم ائتلاف أمان ثمانية طلبات للتنافس على جائزة النزاهة للقطاع العام والهيئات المحلية مقارنة بثلاثة طلبات خلال العام 2016.

https//:www.facebook.com/AmanCoalition/videos/1565088146891828/

اتساع القاعدة الجماهيرية لائتلاف أمان عبر وسائل التواصل الاجتماعي

خطى ائتلاف أمان في العام 2017 خطوات كبيرة في مجال استخدام وسائل التواصل الحديثة في الوصول إلى المواطنين، ما انعكس على آلية وشكل ونتيجة هذا التواصل ومدى قدرته على التأثير. اذ استمر ائتلاف أمان هذا العام بالاستثمار البنّاء في استخدام التكنولوجيا بهدف الإعلام والوصول إلى أكبر عدد من المواطنين وضمان تفاعلهم مع ما يقدمه من مضامين، ونتيجة لهذا الاستثمار ارتفع عدد معجبي صفحة ائتلاف أمان على موقع التواصل الاجتماعي Facebook من 51,285 متابعاً في العام 2016 ليصل إلى 62,388 متابعاً مع نهاية العام 2017، في حين حصل ارتفاع آخر ملحوظ في عدد مستخدمي الموقع الذين وصلتهم منشورات ائتلاف أمان من 5,276,221 في العام 2016 إلى 5,812,402 في العام 2017. وفي السياق ذاته ارتفع عدد المتفاعلين مع المنشورات على موقع فيسبوك من 220,310 متفاعلاً في العام 2016 إلى ما يزيد عن 299,364 متفاعلاً في العام 2017 كما هو مبين في الشكل التالي :

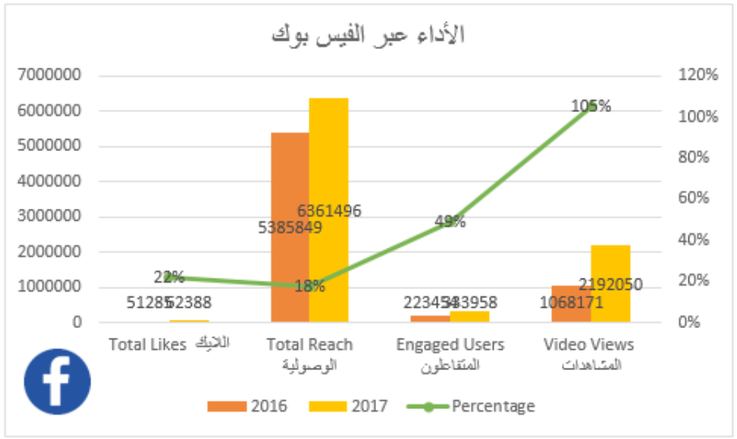

لم يقتصر هذا التطور على صفحة ائتلاف أمان على موقع فيسبوك، بل شمل أيضاً صفحة الائتلاف على موقع التواصل الاجتماعي Twitter، الذي حقق ائتلاف أمان من خلاله نتائج لافتة، حيث ارتفع عدد متابعي الصفحة من 43 متابعاً فقط في العام 2016 إلى ما يزيد عن 2000 متابع جديد في العام 2017، فيما وصل عدد زيارات صفحة ائتلاف أمان على موقع Twitter إلى 5921 زيارة في العام 2017 مقارنة 542 زيارة فقط في العام 2016 كما هو مبين في الشكل.

من جانب آخر انعكس التوجه الذي انتهجه ائتلاف أمان عام 2017 في إنتاج فيديوهات قصيرة بمضامين مختلفة (نتائج جلسات استماع، نتائج وتوصيات تقارير، تحقيقات استقصائية، فيديوهات ضغط ومناصرة) على التفاعل مع تلك الفيديوهات على صفحة ائتلاف أمان على موقع Facebook، حيث

ارتفع عدد مشاهدات الفيديو من 1,068,171 في العام 2016 الى 2,192,050 في العام 2017، فيما لم يقتصر التفاعل على عدد مرات المشاهدة فقط وإنما على طول فترة مشاهدة تلك الفيديوهات حيث وصل عدد الدقائق التي تمت مشاهدتها إلى 814,961 دقيقة في العام 2017 مقارنة مع 279,233 دقيقة في العام 2016.

إلى جانب ذلك فإن نسبة عدد المتوجهين إلى وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية الذي طلبوا الدعم والإرشاد القانوني عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي شكل ما يزيد عن 50٪ من عدد المتوجهين الكلي لعام 2017.

إن الأرقام التي وردت أعلاه لا تعني مجرد تحسُن على التواجد الإلكتروني لائتلاف أمان، بل إنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة وعي المواطنين حول قضايا الفساد ومكافحته، واستعدادهم للإبلاغ عن أية شبهات فساد ورفضهم لدور الضحية في المعركة ضد الفساد، فضلاً عن زيادة مستوى الثقة بائتلاف أمان كجزء من هذه المعركة ما يعني بدء تحولها بالفعل إلى حركة مجتمعية مناهضة للفساد ومعززة لقيم النزاهة والشفافية.

الشراكة أولاً.. نهج مستمر

استمرار لمبدأ «الشراكة أولا» الذي اتبعه ائتلاف أمان منذ سنوات، وانطلاقاً من كون الإعلام بكافة أشكاله أداة من أدوات المساءلة المجتمعية والرقابية ومحركاً لنبض الشارع، سعى ائتلاف أمان خلال العام 2017 إلى بناء شراكات مع مؤسسات إعلامية فاعلة في المجتمع الفلسطيني بهدف تحفيزها للمشاركة في مسيرة تحصين البيئة الفلسطينية ضد الفساد، ولتعزيز دورها في الرقابة على إدارة المال والشأن العام، ومنها شراكات مع خمس إذاعات فلسطينية في الضفة وغزة (راديو راية اف ام، راديو أحلى اف ام، راديو نساء اف ام، راديو البلد، راديو القدس) نتج عنها طرح مواضيع تتعلق بالرقابة وقيم النزاهة والشفافية في 55 حلقة إذاعية، إضافة إلى الشراكة مع شبكة معاً الإخبارية لإنتاج وبث 12 حلقة تلفزيونية تعنى بالمساءلة حول مواضيع ذات علاقة بالشأن العام. إلى جانب الشراكة الدائمة مع وسائل الإعلام الأخرى المختلفة من صحف وإذاعات ومحطات تلفزيونية ومواقع إلكترونية تنشر ما ينتجه ائتلاف أمان وتضغط باتجاه مساءلة المسؤولين عنه.

وحتى مع انتهاء فترة الشراكة مع الجهات المذكورة، فقد لاحظ ائتلاف أمان قيام الإذاعات والفضائيات الشريكة بانتهاج مبدأ المساءلة كنمط إعلامي، ومأسسته ليصبح جزءاً مما تقدمه تلك المؤسسات لمستمعيها أو مشاهديها، وهو ما يعني تعزيزاً فعلياً لدور وسائل الإعلام تلك في الرقابة على الشأن العام وتبني القضايا المطروحة ذات العلاقة به.

التحقيقات الاستقصائية في مواجهة الفساد

نظراً لأهمية التحقيقات الاستقصائية في تسليط الضوء على قضايا هامّة في المجتمع وعلى رأسها قضايا الفساد، فإن ائتلاف أمان اعتاد منذ سنوات على تنفيذ مبادرة سنوية لتشجيع الصحافة الاستقصائية من خلال فتح باب التقدم بمقترحات لإنتاج تحقيقات استقصائية ذات علاقة بقضايا مكافحة الفساد وقيم النزاهة والشفافية، وشهد العام 2017 ارتفاعاً كبيرا في عدد المقترحات المقدمة والتي وصلت إلى 50 مقترحا، تبنى ائتلاف أمان منها 10 تحقيقات وساهم في تقديم الدعم الفني لها، وتنوعت مواضيعها ما بين قضايا حماية المستهلك ومنها الوقود المغشوش، والبضائع الفاسدة والأواني المسرطنة، مروراً بالقضايا الصحية كالأخطاء الطبية والمنشطات الجنسية وري المزروعات بمتبقيات النفايات، وانتهاءً بقضايا إدارة الشأن العام كتجديد رخصة شركتي جوال والاتصالات، سياسة التوظيف في وكالة الأونروا، استقطاعات رواتب العاملين في مشاريع التشغيل المؤقت، وعدم تنفيذ القوانين في حي من أحياء مدينة غزة يسكنه عدد من الخارجين عن القانون.

إضافة إلى ذلك منح ائتلاف أمان جائزة النزاهة للإعلام للعام 2017، لصحفيَين من قطاع غزة، الأولى هي الصحفية شيماء مرزوق عن تحقيقها الذي أعدته حول محاولة تحويل منطقة تل السكن الأثرية إلى منطقة سكنية، والثاني هو الصحفي محمد أبو قمر الذي أنتج تحقيقاً حول حي الباطنية في غزة وبعض التجاوزات التي لا تقوم الشرطة بضبطها مع العلم أن هذا التحقيق تم إنتاجه ضمن مبادرة تشجيع الصحافة الاستقصائية المذكورة.

نمط المساءلة الإعلامية.. التنافس على أشدّه

في إطار عمله المتواصل مع الإعلاميين الفلسطينيين، وخاصة مقدمي برامج المساءلة الإعلامية، لاحظ ائتلاف أمان وجود تنافس إيجابي شديد بين هؤلاء الإعلاميين، ممن يتزاحمون لتحقيق أعلى نسب استماع، وذلك نتيجة وعي وسائل الإعلام المختلفة بأهمية المواطن في عملها، والذي يشكل المستقبل النهائي لرسائلها، حيث بدأت مختلف وسائل الإعلام بتخصيص مساحات أو برامج أو حلقات للمساءلة وذلك لاستحواذ هذا النمط على اهتمام عدد كبير من المستمعين على اختلاف مستوى تعليمهم وخلفياتهم الاجتماعية، انطلاقاً من قدرة المساءلة الإعلامية الحقيقية على تحقيق نتائج ملموسة تعود بالفائدة في النهاية على المواطن نفسه.

مبادرات مجتمعية قادها الشباب غيرت واقع توزيع العقاقير والأدوية

كرس ائتلاف أمان جهوده خلال العام 2017 في دمج الشباب في المعركة ضد الفساد بصفتهم قادة التغيير المجتمعي، وعمل على تفريغ طاقاتهم في تنفيذ مبادرات مساءلة مجتمعية والمشاركة في صنع القرارت التي توثر على حياتهم المعيشية ونوعية الخدمات المقدمة لهم. فتمّكن ائتلاف أمان خلال العام 2017 من تأسيس سبع مجموعات شبابية في مناطق مُهمشة في الضفة الغربية وقطاع غزة قادت سبع مبادرات مساءلة مجتمعية (4 في الضفة الغربية و 3 في غزة)، أثمرت هذه المبادرات في استجابة صنّاع القرار لهدف ومطالب المبادرة. ومن أبرز المبادرات التي نُفذت في هذا المجال: إعداد صحيفة وقائع حول واقع استخدام العقاقير الطبية في المستشفيات العامة، والتي أظهرت عدم وجود إجراءات موحدة لتوزيع الأدوية وانتشار الواسطة في توزيع الأدوية. ونفذت المجموعة الشبابية جلسة مساءلة لوزارة الصحة طالبت فيها الوزارة بتنظيم إجراءات توزيع الأدوية، ما أجبر وزارة الصحة إلى اعتماد بروتوكول موحد ينظم استخدام الأدوية والمعدات الطبية في المستشفيات العامة.

كما نجحت مبادرة شبابية أخرى في إجبار مجلس قرية جبع على إلغاء عقد إيجار الأراضي العامة مع مستثمر محلي وتحويله إلى حديقة عامة لأهالي القرية وأطفالها. واجهت المبادرة العديد من التحديات والعقبات من قبل رئيس المجلس والمستثمر، إلا أن الشباب استطاعوا أن يتخطوا هذه العقبات من خلال المزيد من الضغط عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعقد اجتماعات مباشرة مع أعضاء المجلس حتى نجحوا بتحقيق هدف المبادرة.

كما شاركت جميع المجموعات الشبابية في مبادرة وطنية طالبت فيها كل من وزارة الحكم المحلي وسلطة جودة البيئة ووزارة الصحة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التخلص الآمن من النفايات الطبية. الأمر الذي دفع الهيئات المذكورة بالإعلان عن سعيها لتطوير استراتيجية وطنية للتخلص الآمن من النفايات الطبية. هذا وستقوم المجموعات الشبابية برصد التقدم المحرز في وضع هذه الاستراتيجية وتنفيذها خلال العام 2018.

https://www.youtube.com/watch?v=1TWYrZtkcYk&t=3s

https://www.youtube.com/watch?v=bfhp4R-jQsc&index=18&list=UUsY0__SMpsI8SFcRJCs4ylQQ

https://www.youtube.com/watch?v=7v__KI957EEI&feature=youtu.be

جامعتان فلسطينيتان جديدتان تتبنيان مساق النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد

في إطار سعي ائتلاف أمان لتعزيز دور التعليم في رفع مستوى الوعي لدى طلاب الجامعات والخريجين حول النزاهة ومكافحة الفساد، استمر ائتلاف أمان بتنفيذ سلسلة من اللقاءات مع الجامعات الفلسطينية من أجل تبني

مساق النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الذي طوره ائتلاف أمان في العام 2009 بالشراكة مع مجموعة من الأكاديميين، ضمن خططهما الأكاديمية. وقد تواصلت هذه الجهود لاستقطاب جامعات جديدة لتبني تدريس المساق حيث تم التواصل مع جامعات جديدة في قطاع غزة وهي (جامعة فلسطين، جامعة الإسراء، وجامعة الأمة) وجميعها اعتمدت المساق ضمن الخيارات الحرّة للطلاب، حيث يقع الموضوع على عاتق الطالب باختياره ضمن المساقات الحرة، وبقية جامعات غزة لم تقم بتبني المساق

لأسباب مالية وعدم القدرة على إفراد مُدرسين له واستعاضت عن ذلك بوضعه كخيار ضمن قائمة الأبحاث في كليات الحقوق والإدارة العامة وتقوم بالطلب من الطلاب باختيار أحد مواضيعه للقيام بأبحاث حوله، وفي جامعة الأقصى تم أفراد برنامج ماجستير حول الحكم الرشيد يعتمد على كتاب المساق، علماً بأن هذا البرنامج غير معتمد لدى وزارة التربية والتعليم العالي، هذا وتقوم جامعة القدس المفتوحة بتدريس المساق في كافة فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الضفة الغربية قامت سبع جامعات فلسطينية باعتماده وتدريسه في سنوات سابقة وما زالت تدرسه كمساق إجباري للطلاب (جامعة بيرزيت، جامعة النجاح الوطنية، جامعة القدس- أبو ديس-، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة الخليل، الكلية العصرية، جامعة القدس المفتوحة).

ست مؤسسات مجتمع مدني في الضفة وغزة تفاعلت وانخرطت في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

استثمرت مؤسسة أمان خلال العام 2017 في شراكاتها مع مؤسسات المجتمع المدني، إيماناً منها بأن مكافحة الفساد هو جهد وطني يتطلب تنسيق الجهود مع المنظمات الأهلية الأخرى كل ضمن فئاته المستهدفة وتخصصه

القطاعي لتعزيز ثقافة المساءلة المجتمعية من جهة وتحصين المجتمع الفلسطيني من الفساد من جهة أخرى. وأثمرت جهود ائتلاف أمان في تعزيز تفاعل وانخراط مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة والمساءلة عن الأداء العام، حيث ضمنت ست مؤسسات مجتمع مدني في الضفة وغزة (منتدى شارك الشبابي، ملتقى إعلاميات الجنوب، والمنتدى التنموي الاجتماعي، وبيالارا، وشمس، فلسطينيات) أدوات مكافحة الفساد في استراتيجيات عملها بعد الحصول على الدعم الفني المطلوب من ائتلاف أمان.

وفي إطار العمل التكاملي وتوحيد الجهود مع مؤسسات المجتمع المدني قام ائتلاف أمان بتنفيذ حملات ضغط ومناصرة ذات طابع وطني تتعلق بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد، كحملة المطالبة بإجراء انتخابات الهيئات المحلية و حملة الضغط إلى إصلاح القضاء وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية:

https//:www.facebook.com/AmanCoalition/videos/1579233652143944/

منتدى المجتمع المدني لتعزيز الحكم الرشيد في عمل المؤسسة الأمنية يطلق خطة عمله للعام 2018

حرص ائتلاف أمان في العام 2017 على تفعيل منتدى المجتمع المدني لتعزيز الحكم الرشيد في عمل المؤسسة الأمنية، والذي قام ائتلاف أمان بإنشائه في العام 2014 بهدف توسيع دائرة إشراك مؤسسات المجتمع المدني في المعركة ضد الفساد. عملية التفعيل شملت العمل على تطوير خطة عمل المنتدى للعام 2018 والتي تشمل في ثناياها برنامج تنمية قدرات لأعضاء المنتدى الثلاثة عشر. من بين النشاطات المركزية المميزة للمنتدى خلال عام 2018 هو البدء بإعداد تقرير سنوي يتطرق إلى منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في عمل المؤسسة الأمنية وإعلان نتائجه في مؤتمر سنوي إلى جانب تطوير مقياس النزاهة الذي أعده ائتلاف أمان منذ سنوات ليشمل مؤشرات جديدة تتعلق بالمؤسسة الأمنية.

مشاركة لافتة للصحفيات في إنتاج تحقيقات استقصائية تكشف عن قضايا فساد وتثير اهتمام صناع القرار الفلسطيني

واصل ائتلاف أمان خلال العام جهوده في تفعيل دور الإعلاميين والصحفيين، بالتركيز على الصحفيات، في الرقابة والمساءلة عن الأداء العام فقام الائتلاف بتنفيذ برامج تدريبية استهدفت 80 صحفية بهدف بناء قدراتهم في مجال إعداد التقارير الاستقصائية المتعلقة بقضايا الفساد والشأن العام. وساهمت جهود ائتلاف أمان في ارتفاع عدد التحقيقات الاستقصائية المُعدة من قبل الصحفيين حول قضايا تتعلق بالشأن العام، فقد استقبل ائتلاف أمان خلال العام 2017 (50) اقتراحا لتحقيقات استقصائية (منها 20 من قبل صحفيات) مقارنة ب 46 مقترحاً في العام 2016 (منها 15 من قبل صحفيات)، والتي من بينها تأهلت 10 تحقيقات من أصل 50 للتنافس على الفوز بجائزة النزاهة عن فئة الإعلام2017 ومن الجدير بالذكر بأن بعض الصحفيين تلقوا تهديدات مباشرة على جرأة تحقيقاتهم خاصة في قطاع غزة، وأن الفائز بجائزة النزاهة عن فئة الإعلام للعام 2017 كانت إعلامية

المخرجات	الأنشطة المنفذة	ملاحظات
1.1 المواطنون أكثر وعيا في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والمساءلة على الأداء العام.		
1.1.1 الإرشاد القانوني مقدم للضحايا والمبلغين عن الفساد.	– توفير خدمة الإرشاد القانوني لـ 689 متوجه لمركز المناصرة والمساءلة المجتمعية – انتاج وبث 2317 ومضة اذاعية لرفع وعي المواطنين بمكافحة الفساد وتعريفهم بعمل مركز المناصرة والإرشاد القانوني، بالإضافة إلى 12 مادة توعوية تنوعت بين فيديوهات وانفوغراف وبوسترات تم استخدامها على منصات التواصل الاجتماعي، و3 نشرات توعوية استخدمت لذات الهدف. – تنفيذ 25 زيارة ميدانية هدفت الى رفع الوعي حول الفساد ومكافحته بقضايا مكافحة الفساد المختلفة وأهمية الإبلاغ استهدفت بلديات، النساء المنتخبات في الهيئات، مؤسسات شبابية، مجموعات مزارعين، – عقد احتفال النزاهة السنوي وتكريم الفائزين بجوائز النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2017	استهدفت هذه الزيارات 10 هيئات محلية ، ست مجموعات من النساء المنتخبات في الهيئات المحلية، 3 مجموعات من مؤسسات شبابية، 3 مجموعات من الأشخاص ذوي الإعاقة تحديداً الفئات الشابة، 4 مجموعة من فئة المزارعين، 5 لقاءات استهدفت المنتفعين من برامج محاربة الفقر والمساعدات الإنسانية والتمكين الاقتصادي
مجموعات شبابية مؤهلة وعلى دراية بمخاطر الفساد وأهمية محاربته في الرقابة على الأداء والمال العام وقادرة على تنفيذ حملات ضغط ومناصرة.	– تأهيل وتدريب 3 مجموعات شبابية (45 شابة، 68 شاب) في عدة مناطق بالتعاون مع ثلاث مؤسسات شريكة على أدوات المساءلة المجتمعية. – دعم وتنفيذ 7 مبادرات شبابية محلية ووطنية ممثلة بحملات ضغط ومناصرة – عقد مؤتمر المساءلة المجتمعية الشبابية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة – تنفيذ 3 مدارس نزاهة بالتعاون مع مؤسسة شارك (2 في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة) – انتاج مواد توعوية متخصصة (2 فيلم انيميشن) لرفع الوعي وتمكين الشباب والنساء والأطفال بمفاهيم الفساد ومنظومة النزاهة والشفافية، وتنفيذ 9 حملات إلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي لذات الهدف. – تنفيذ 6 لقاءات تدريبية للنساء المنتخبات في الهيئات المحلية بالتعاون مع مؤسسة مفتاح،	تم العمل مع مجموعة من المؤسسات الشريكة مثل منتدى شارك الشبابي، الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب (بيالارا) في الضفة ومعهد دراسات التنمية في قطاع غزة. هدفت اللقاءات لتمكين 74 امرأة منتخبة على مهارات المساءلة المجتمعية في كل من (الخليل، بيت لحم، أريحا والأغوار، رام الله، نابلس، جنين)
مبادرات مساءلة مجتمعية تطوعية من قبل الطلبة منفذة للمساءلة على إدارة الشأن العام.	– عقد 2 لقاءات مع اكاديمين وطلبة حول المساق وسبل التعاون المستقبلية. – تنفيذ 3 ندوات مشتركة مع الجامعات حول قضايا تتعلق بالفساد ومنظومة مكافحته لطلبة البكالوريوس والماجستير، وتم عقد هذه الندوات في كل من الكلية العصرية، جامعة البوليتيك، وجامعة بيرزيت. – عقد 5 لقاءات مع طلبة الجامعات مع طلبة الجامعات لتمكينهم في اعداد أبحاث متخصصة في إعداد أبحاث متخصصة وحلقات السيمينار حول الفساد ومكافحته. – تدريب وتمكين 36 أستاذ/ة ومشرف/ة ومدراء ومديرات 15 مدرسة من مختلف المحافظات في الضفة الغربية حول مفاهيم مكافحة الفساد وتعزيز المساءلة المجتمعية وحماية المال العام. وإعداد دليل استرشادي لتنفيذ حملات ضغط ومناصرة ضمن المشاريع الطلابية المدرسية.	
2. مؤسسات أهلية تتبنى في استراتيجيات عملها تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومؤهلة ومشاركة في الرقابة على الأداء العام.		

برامج رفع وعي بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد منفذة لمؤسسات أهلية	– تنفيذ 6 لقاءات توعوية وتحفيزية ل 6 مؤسسات اهلية حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد وسبل تضمينها في استراتيجيات عملهم.	ذكر اسماء المؤسسات
برنامج بناء قدرات لمؤسسات أهلية حول تطوير استراتيجياتها لتتضمن العمل على تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد منفذ.	– تم تقديم المساعدة الفنية لستة مؤسسات أهلية لتضمين مفاهيم وأدوات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في استراتيجيات وبرامج عملها. – إعداد وانتاج دليل استرشادي حول دمج الألعاب في تكوين وتوجيه مبادرات المساءلة المجتمعية في عمل المؤسسات الاهلية. – تنفيذ ست شراكات مع 6 مؤسسات شريكة لتنفيذ مبادرات وانشطة مساءلة مجتمعية متنوعة (منتدى شارك الشبابي، الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب– بيالارا، فلسطينيات، مركز الديموقراطية وحقوق الإنسان– شمس، المنتدى الاجتماعي التنموي، ومنتدى إعلاميات الجنوب). –عقد لقائين للجنة ادارة المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في عمل المؤسسة الأمنية وذلك لتطوير خطة عمل المؤسسات الأمنية وضمان توسع عملها ونشاطاتها.	
3.الإعلام الفلسطيني متمكن في الرقابة على الأداء العام وجهود مكافحة الفساد.		
– برنامج بناء قدرات مُعد ومنفذ للإعلاميين والمؤسسات الإعلامية لإعداد تحقيقات استقصائية وبرامج مساءلة وحملات إعلامية والكترونية ذات علاقة بمكافحة الفساد والرقابة على الأداء والمال العام مُعدة ومُنفذة.	– بناء شراكات إعلامية مع 4 مؤسسات إعلامية (شبكة أجيال الإذاعية، تلفزيون وطن، تلفزيون معاً، جريدة الرسالة) لتضمين برامج المساءلة المجتمعية في عملها وانتاج تحقيقات استقصائية. – عقد تدريب ل 80 صحافي/ة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال إعداد التحقيقات الاستقصائية المرتبطة بمكافحة الفساد. –انتاج ورعاية 12 حلقة تلفزيونية للمساءلة وتوفير مواد وتقارير خاصة للمؤسسات الإعلامية حول قضايا محددة، بالإضافة إلى تناول 5 برامج إذاعية ل15 قضية من القضايا التي اثارها ائتلاف امان. – تنفيذ 10 حملات إلكترونية متخصصة بقضايا محددة (الأخطاء الطبية، مكبات النفايات، المنشطات الجنسية، سياسة التوظيف في UNRWA، الوقود المغشوش، اتفاقية الاتصالات الفلسطينية، أواني الطبخ المسرطنة، ... الخ) لها علاقة بمكافحة الفساد وتعزيز المشاركة والمساءلة الاجتماعية.	نتج عن هذه التدريبات انتاج 7 تحقيقات استقصائية و30 تقرير صحفي.

الهدف الاستراتيجي الثاني:
كشف الفساد والفاسدين ومنعهم من الإفلات من العقاب في إطار الخطط الوطنية والاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد

خلال العام 2017 استكمل ائتلاف أمان عمله لتعزيز الإرادة السياسية لدى المسؤولين وصناع القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية والأحزاب السياسية الفلسطينية لتبني مبادئ الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في إدارة الشأن والمال العام. كما واصل ائتلاف أمان جهوده في تعزيز دوره الرقابي للمساهمة في كشف الفساد ومنع إفلات الفاسدين من العقاب من خلال رصد واقع الفساد وإنتاج التقارير الرقابية. واستناداً لنتائج وتوصيات التقارير والأوراق التي أعدتها مؤسسة أمان خلال العام 2017، (والبالغة 18 تقريرا و19 ورقة موقف) وحملات الضغط على صناع القرار لتبني توصيات التقارير والأوراق، استطاع ائتلاف أمان أن يحرز نجاحا في خلق إرادة سياسية لتبني إجراءات وسياسات مُحصنة ضد الفساد ومنع الإفلات من العقاب.

الحكومة الفلسطينية تتبنى توصيات أعلنها ائتلاف أمان والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة

ساهمت ضغوطات ائتلاف أمان والفريق الأهلي للرقابة على الموازنة العامة في نبني الحكومة الفلسطينية استراتيجية لإدارة المال العام ارتكزت على مبدأ الشفافية وزيادة الحوكمة في إدارته، وتبنت توصيات واضحة أعلنها الفريق الأهلي متعلقة بإدارة المال العام وترشيد إنفاقه. فقد عكست الأهداف الرئيسية الثلاثة للاستراتيجية توصيات رئيسية لائتلاف أمان والفريق الأهلي وهي:

1. الحاجة إلى الإنتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج، وهذه التوصية كانت مشمولة في جميع المواقف والأوراق التحليلية التي وضعها الفريق الأهلي.
1. الحاجة الى زيادة الإيرادات، فقد سلط ائتلاف أمان الضوء على ذلك من خلال التركيز على الأدوات والمتطلبات والسياسات اللازمة لزيادة الإيرادات العامّة من خلال الحد من التهرب الضريبي ووضع خطط تقشفية.
2. تعزيز الشفافية في النظام المالي من خلال بناء نظام مراقبة شفاف، وهي التوصية التي لطالما رفعها الفريق الأهلي في جميع تقاريره وأوراقه.

على ضوء توصيات ائتلاف أمان والفريق الأهلي، مجلس الوزراء يصدر قراراً باعتماد البوابة الموحّدة للمساعدات الاجتماعية:

استناداً إلى توصيات ائتلاف أمان وفريقه الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامّة، المُدرجة في تقاريره «التحويلات النقدية للمساعدة الاجتماعية» و « خطة الترشيد والتقشف في الانفاق الحكومي»؛ قرر مجلس الوزراء الفلسطيني اعتماد البوابة الموحدة للمساعدات النقدية في كانون الثاني من العام 2017، وقام بتشكيل لجنة توجيهية تضم عدة وزارات ومؤسسات حكومية وغير حكومية للوصول إلى أوسع تغطية مُمكنة للأسر الفقيرة .

وقد قرر مجلس الوزراء اعتماد البوابة الموحدة للمساعدات النقدية من خلال خلق قاعدة الربط المحوسب بين جميع مقدمي المساعدات النقدية، ما سيؤدي إلى إنشاء قاعدة بيانات موحدة تشمل أسماء جميع العائلات المُستفيدة من المساعدة الاجتماعية والنقدية المقدمة وأسماء الجهات التي قدمت المساعدات.

ويساعد إطلاق بوابة موحدة للمساعدة الاجتماعية على تنظيم تقديم المساعدة، ومنع الإزدواجية، وتوفير مجال لجميع من هم بحاجة إلى تقديم طلب للحصول على هذه المساعدة بطريقة عادلة ومتساوية؛ وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم هذا القرار في ترشيد إدارة المال العام.

https://www.aman-palestine.org/en/activities/6184.html

https://www.aman-palestine.org/en/activities/6222.html

https://www.facebook.com/AmanCoalition/videos/1429011257166185/

https://www.aman-palestine.org/en/activities/6145.html

الرئيس محمود عباس يصدر مرسوماً رئاسياً لإصلاح قطاع العدالة

أثمرت جهود ائتلاف أمان وشركائه من مؤسسات المجتمع المدني المتعلقة بإصلاح القضاء والمتمثلة بالضغط على الحكومة الفلسطينية لتنفيذ توصيات لجنة التوجيه الوطنية التي شكلها الرئيس محمود عباس لإصلاح القضاء في العام 2005، بإصدار مرسوم رئاسي في أيلول من العام 2017 يقضي بتشكيل لجنة وطنية لإصلاح القضاء. إلا أنه وبسبب عدم وضوح مهام اللجنة وجدية التوجه لإصلاح القضاء، أرسل ائتلاف أمان ضمن متابعاته لملف إصلاح القضاء رسالة الى الرئيس محمود عباس طالب فيها بضرورة توفير الضمانات لنجاح عمل اللجنة الوطنية المشكلة لتطوير قطاع العدالة تتمثل في توفر إرادة سياسية جدية، وتحديد صلاحيات اللجنة ومهامها بإطار زمني، ومنحها صلاحية تقييم عمل قطاع العدالة من جوانبه المؤسساتية والتشريعية كافة بما يشمل عمل المحكمة الدستورية والنيابة العامة ووزارة العدل، بالإضافة إلى تحديد المؤهلات المطلوبة لتعيين رئيس اللجنة وشروط تعيينه بما يكفل الكفاءة والاستقلالية والحيادية.

مجلس الوزراء الفلسطيني يستجيب لتوصيات تقارير ائتلاف أمان

حمل العام 2017 في طياته العديد من الإنجازات تمثلت بإصدار قرارات حكومية أو تطوير أنظمة تعزز من شفافية ونزاهة إدارة الشأن العام منها على سبيل المثال:

- إصلاح لائحة وآلية احتساب سنوات الخبرة المهنية في القطاعات العامة والقضائية والدبلوماسية. وقد أفاد القرار أن سنوات الخبرة سترتبط بشكل مباشر بعلاقتها بطبيعة العمل، الأمر الذي سيؤدي إلى تناسب خبراتهم الفعلية مع الرواتب التي يتحصلون عليها، وقد كان ائتلاف أمان قد أشار لهذا الأمر في تقرير الترشيد والتقشف الذي أصدره وأرسله للجهات الرسمية مطالباً بتبني ما جاء فيه.

https://www.aman-palestine.org/en/activities/6211.html

- منع ازدواجية التوظيف في القطاع العام. جاء هذا القرار بعد توصية لائتلاف أمان عبر تقريره الخاص بالترشيد والتقشف والذي نشر في كانون الأول من العام 2015.

https://www.aman-palestine.org/ar/activities/6060.html

https://www.aman-palestine.org/en/activities/6066.html

- إعداد مسودة مشروع قانون السلامة الطبية. يعكس هذا المشروع معظم توصيات ائتلاف أمان المتعلقة بتعزيز نظم المساءلة حول الأخطاء الطبية. تجدر الإشارة إلى أن ائتلاف أمان بادر بالضغط لإصدار قانون المساءلة عن الأخطاء الطبية منذ خمس سنوات وأرسل مقترحاً لـ « نظام مساءلة عن الأخطاء الطبيّة » الى وزارة الصحة في العام 2013، وأعاد إرسال المقترح في 2014 و2015 و2016، ومؤخراً في العام 2017.

https://www.aman-palestine.org/179.pdf

- إصدار نظام ينظم استخدام المركبات الحكومية. حدد هذا النظام عقوبات على أي استخدام للمركبات الحكومية بشكل سيء، وكانت هذه توصية رئيسية لائتلاف أمان في مجال تحسين إدارة ملف المركبات الحكومية، عندما بدأ حملة الضغط لوقف سوء استخدام المركبات العامة في العام 2012.

- الدعوة إلى إجراء الانتخابات المحلية الأخيرة في جميع المحافظات في نفس الوقت، إلا أن حماس رفضت المشاركة في هذه الانتخابات

- استئناف نشر قرارات مجلس الوزراء عبر موقعه الإلكتروني، غير أن النشر اقتصر على الإعلان عن العطل والأعياد الرسمية، وجاء ذلك بعد المطالبة التي دعت فيها مجلس الوزراء إلى إعادة استئناف عملية نشر قراراته من خلال موقعه على شبكة الإنترنت بعد انقطاع هذه العملية منذ أوائل العام 2017.

https://www.aman-palestine.org/en/activities/6203.html

خطوات رسمية جدية لإصلاح إدارة قطاع الكهرباء

نتيجة للأزمات المالية الناجمة عن مشكلة صافي الإقراض وضعف الرقابة الرسمية على إدارة قطاع الكهرباء، عقد ائتلاف أمان في العام 2017 مؤتمره السنوي تحت عنوان «تحديات قطاع الكهرباء والحوكمة في فلسطين»، بهدف تحديد التحديات والعقبات التي تواجه هذا القطاع وتقديم توصيات للتغلب عليها. وتمخض عن هذا المؤتمر عدة توصيات وجهت للحكومة الفلسطينية أبرزها ضرورة اعتماد سياسة حازمة في إدارة هذا القطاع والرقابة عليه وعلى الهيئات المحلية غير الملتزمة بسداد التزاماتها وشركات توزيع الكهرباء لضمان عدم تراكم الديون وبالتالي خصمها من أموال المواطنين الفلسطينيين تحت عنوان صافي الإقراض، وكذلك البحث في إنتاج الكهرباء من مصادر بديلة لوقف الاعتماد على الموارد الإسرائيلية.

وقد اعتمدت الحكومة الفلسطينية في في وقت لاحق، في 10 يناير 2018، توصية ائتلاف أمان الرئيسية لتعزيز إدارة واستقلالية مجلس تنظيم قطاع الكهرباء، حيث صدر قرار رئاسي بتعديل قانون الكهرباء العام رقم (13) لسنة 2009. بحيث تمنح صلاحية مساءلة مجلس تنظيم الكهرباء لمجلس الوزراء على خلاف القانون السابق الذي منح الصلاحية إلى سلطة الطاقة لتجنب حدوث تضارب مصالح الوزراء سلطة مساءلة المجلس.

https://www.aman-palestine.org/en/activities/6280.html

المخرجات	الأنشطة	ملاحظات
1. التحديات والفجوات المؤسساتية والسياساتية في منظومة النزاهة ومكافحة الفساد على أجندة صناع القرار ومجموعات الضغط		
– تقارير إحصائية واستقصائية ورقابية مُعدة حول منظومة النزاهة ومكافحة الفساد بالاستناد الى دراسات تقييمية والخطة الوطنية لمكافحة الفساد و-UN CAC ومقومات منع الإفلات من العقاب.	– إعداد تقرير تقييمي حول فاعلية اللجنة الوطنية لمدونة سلوك العاملين في الوظيفة العامة في الالتزام بتنفيذ المدونة مدعوما بتنفيذ استطلاع رأي للموظفين حول معرفتهم ودرايتهم بالمدونة. – إعداد استطلاع الرأي العام السنوي لقياس مدى إدراك ووعي المواطنين حول الفساد ومنظومة مكافحته في المجتمع الفلسطيني. –إعداد تقرير الفساد السنوي 2017 ومقياس النزاهة السنوي 2017. – انتاج وطباعة ونشر تحقيقين استقصائيين حول مؤسسة المالية العسكرية والرتب العسكرية و أثر الفساد السياسي على حق التنظيم والتجمع السلمي. –انتاج فيلمين حول قضية الأخطاء الطبية والفساد السياسي، ونشرهما على منصات التواصل الاجتماعي. - متابعة 13 قضية من قضايا الفساد المنظورة أمام المحاكم وإعداد تقارير استقصائية حول مقومات منع الإفلات من العقاب. – تنفيذ حملات ضغط ومناصرة من خلال بث 748 ومضة إذاعية، إعلانات في الصحف، بالاضافة الى اعداد 10 حملات عبر منصات التواصل الاجتماعي –إعداد 4 تقارير وأوراق موقف حول مدى تطبيق سياسات وأنظمة حالية تتعلق بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعقد 5 لقاءات وورش عمل حولها (الحساب الختامي للسلطة الوطنية الفلسطينية، فعالية الشفافية، والنزاهة والمساءلة المجتمعية في كل من قطاعات الكهرباء والماء والاتصالات، فعالية أنظمة المساءلة الرسمية والأهلية لحماية المستهلك، الانتداب والإعارة في الوظيفة العامة).	كما تم انتاج وبث 360 ومضة إذاعية حول نتائج هذه التحقيقات. طرحت الحملات عدة قضايا اهمها: إدارة قطاع الكهرباء، التهرب الضريبي، مؤتمر الموازنة العامة، نتائج وتوصيات تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد، التحويلات الطبية، الفساد السياسي، ومنح وزارة التربية والتعليم).
2. الأطراف ذات العلاقة تتبنى إجراءات وسياسات لتعزيز مكافحة الفساد وداعمة لمنع الإفلات من العقاب (الأطراف ذات العلاقة بما فيها الأجسام الرقابية وهيئات إنفاذ القانون ومجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة)		الملاحظات
–مقترحات مسودات لتعديل أنظمة أو إجراءات تتعلق بالكشف والحد من الفساد ومنع الإفلات من العقاب معدة ومعممة.	– تم إعداد ورقة موقف حول أثر تطبيق أحكام التشريع بشأن إقرارات الذمة المالية على الإفلات من العقاب، وتم نقاشها في ورشة عمل في الضفة الغربية.	
– حملات ضغط على مراكز اتخاذ القرار ذات العلاقة بإصدار تشريعات تعزز مكافحة الفساد وتمنع الإفلات من العقاب منفذة	– عقد 12 جلسة استماع ومساءلة حول التقارير المعدة عام2017. –عقد مؤتمرين صحفيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لإطلاق نتائج تقرير الفساد السنوي 2016. – عقد مؤتمر أمان السنوي حول إدارة قطاع الكهرباء في فلسطين. –متابعة 40 قضية مع الجهات ذات العلاقة تتعلق بإدارة المال والشأن العام (رسائل رسمية، لقاءات مع مسؤولين..الخ) عقد المؤتمر نصف السنوي للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة	تطرق المؤتمر لعدة مواضيع من بينها إشكالية فجوة الرواتب في الوظيفة العمومية، ديوان الحكومة لصندوق التقاعد..الخ)

الهدف الاستراتيجي الثالث:
بيئة عمل هيئات الحكم المحلي مُحصنة ضد الفساد ومستجيبة للمساءلة المجتمعية

واصل ائتلاف أمان جهوده خلال العام 2017 في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في هيئات الحكم المحلي للمساهمة في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان الحصول عليها بنزاهة وعدالة وشفافية، وفي تعزيز دور المجتمع المحلي في الرقابة والمساءلة عن أداء الهيئات المحلية. فعلى الصعيد الأول قام ائتلاف أمان في العام المذكور بإعداد ثلاث دراسات تشخيصية لنظام النزاهة المحلي في بلدية الخليل وبلدية جنين في الضفة، وبلدية جباليا النزلة في غزة وقدم توصيات تطبيقية للبلديات المذكورة لسد الثغرات الموجودة في بيئة عملها من أجل تحصين بيئة عمل هذه الهيئات من فرص الفساد. أما على الصعيد الثاني، فاستمر ائتلاف أمان بتشكيل مجموعات مجتمع محلي وتمكينها من ممارسة دورها في الرقابة والمساءلة عن أداء البلديات.

تجاوب وتعاون من قبل بلدية جباليا مع نتائج وتوصيات دراسة نظام النزاهة المحلي

استناداً إلى التوصيات التي خلصت اليها دراسة نظام النزاهة المحلي، قامت بلدية جباليا النزلة بتشكيل لجنة تعزيز النزاهة والشفافية في البلدية، وقد ضمّت اللجنة في عضويتها كل من رئيس البلدية، مدير البلدية، المستشار القانوني، العلاقات العامة، ووحدة الجودة، على أن تكون اللجنة مسؤولة عن إعداد الأدلة الإجرائية الخاصة بتعزيز واقع الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في البلدية، بالإضافة إلى إعداد خطة تدريب لجميع العاملين في البلدية على مدونة قواعد السلوك لموظفي وأعضاء مجلس الهيئة لبلدية جباليا النزلة. كما اعتمدت البلدية خطة العمل المقترحة من قبل ائتلاف أمان لتطوير وتطبيق قواعد ومتطلبات الحكم الصالح في عمل البلدية.

على ضوء مبادرة مجتمعية محلية، تم إنشاء مركز إسعاف وطوارئ لمنطقة الشجاعية بعد عقود من المعاناة

نجحت اللجنة المحلية للمساءلة المجتمعية، التي تم تشكيلها وتأهيلها حول قضايا مكافحة الفساد ومهارات المساءلة المجتمعية من قبل جمعية رؤية لتنمية القدرات وبالتعاون مع ائتلاف أمان، في الحصول على موافقة الهلال الأحمر لبناء مركز إسعاف أولي وطوارئ في منطقة الشجاعية التي عانت لسنوات من الإهمال والتهميش في خدمات الطوارئ والإسعاف الأولي، ونجحت اللجنة المحلية ضمن مبادرة المساءلة المجتمعية حول خدمات الطوارئ والإسعاف الأولي من مساءلة أصحاب العلاقة (جمعية الهلال الأحمر وبلدية غزة) حول هذه القضية. على ضوء هذه الأنشطة وحملات الضغط وافقت بلدية غزة على توفير قطعة أرض لبناء مركز الطوارئ ووافقت جمعية الهلال الأحمر على تنفيذ عملية البناء.

المخرجات	الأنشطة	ملاحظات
1. الهيئات المحلية تتبنى سياسات وإجراءات مُحصِّنة ضد الفساد.		
– المساندة مقدمة للهيئات المحلية في تشخيص بيئة عملها المرتبطة بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد	– إعداد وطباعة 3 دراسات "نظام النزاهة في الهيئات المحلية" لثلاث بلديات (بلدية الخليل، بلدية جنين وبلدية جباليا)، بالإضافة إلى عقد ورشتين عمل مع هذه البلديات لعرض ومناقشة الدراسات. – عقد 3 لقاءات لتنفيذ توصيات الدراسات بالتعاون مع البلديات المستهدفة. –إنتاج ونشر دليل دور أعضاء مجلس الهيئة المحلية في تعزيز منظومة المساءلة داخل الهيئة المحلية. – إعداد الدليل الارشادي لمؤشر الشفافية الدولي لتطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية، بالإضافة إلى عقد لقائين لعرضه ونقاشه مع بعض البلديات.	
–مجموعات محلية مؤهلة وعلى دراية بمخاطر الفساد وأهمية محاربته في الرقابة على الأداء والمال العام في عمل الهيئات المحلية وقادرة على تنفيذ حملات ضغط ومناصرة لتحسين الخدمات المقدمة.	– تشكيل وتأهيل لجنتين محليتين أحدهما في قرية جورة الشمعة- بيت لحم والأخرى في جباليا النزلة-، بالإضافة لعقد جلستين لاعضاء اللجنتين لرفع وعيهم بمفاهيم الفساد وأشكاله، والتبليغ عن الفساد، والمساءلة المجتمعية، إضافة لعقد 5 لقاءات عمل لتطوير خطط عمل اللجنتين. – تنفيذ برنامجي تنمية قدرات لأعضاء اللجان المحلية المشكلة على أدوات المساءلة المجتمعية. – تقديم الاسناد لاعضاء اللجان المحلية المشكلة لتنفيذ جلستي استماع ومساءلة و 3 حملات ضغط ومساءلة مجتمعية في مناطق اللجان. – إصدار بروشورات توعوية للمواطنين واللجان المحلية المشكلة، لرفع وعيهم بمخاطر الفساد وأهمية الإبلاغ عنه، بالإضافة إلى المساءلة المجتمعية وأدواتها.	

الهدف الاستراتيجي الرابع:
ائتلاف أمان يحقق استراتيجيته ويلبي التزاماته مع منظمة الشفافية الدولية

واصل ائتلاف أمان خلال العام 2017 جهوده في تنمية قدراته المؤسساتية والبرامجية ليبقى مستجيب وقوي وقادر على القيام بدوره كمؤسسة أهلية متخصصة في مكافحة الفساد وعلى التأثير في الأولويات الوطنية، وتلبية التزاماته مع منظمة الشفافية الدولية والمساهمة في التدخلات الإقليمية والدولية. ولعل أبرز ما حققته في هذا المجال:

بناء القدرات المعرفية والموارد البشرية:

- ✓ في إطار سعيها لرفع كفاءة مواردها البشرية وتعظيم القدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتعزيز التأثير في مجال مكافحة الفساد، نفذ ائتلاف أمان عدداً من الورش التدريبية الداخلية لطاقمه التنفيذي في مجالات العمل الرئيسية، بالاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية، منها ورش تدريبية خاصة في «إعداد الأبحاث المتعلقة بمكافحة الفساد وأوراق الحقائق، تحليل نتائج استطلاعات الرأي المرتبطة بمكافحة الفساد، الرقابة والتقييم والتعلم ومتابعة الأثر، والجوانب القانونية المرتبطة بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد». وقد انعكست نتائج الورش التدريبية إيجابا على قدرة الموظفين في فهم وتحليل السياق العام المرتبط بمنظومة مكافحة الفساد، وإنتاج تقارير وأوراق عمل متخصصة ذات الصلة وبجودة عالية أهمها: تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد 2017، دون الحاجة الى الاستعانة بباحثين خارجيين لإعداده، إضافة الى قيام الطاقم بإعداد 19 ورقة عمل تتناول القضايا القطاعية الرئيسية بما في ذلك تحليل الموازنة العامة داخليا من قبل وحدة الضغط والمساءلة الاجتماعية ونوقشت الأوراق علناً مع أصحاب المصلحة
- ✓ العمل بنظام الإدارة المبني على النتائج، حيث بذل ائتلاف أمان جهود من أجل تعزيز إطارها القائم على تحقيق وتتبع النتائج ونشر معارف أكبر بين الموظفين بشأن كيفية تطبيق الإدارة القائمة على النتائج ونظرية التغيير، وقد تم إعداد دليل إرشادي حول كيفية دمج نظرية التغيير في استراتيجية ائتلاف أمان.
- ✓ تعاقد ائتلاف أمان مع مدقق داخلي للتحقق من أنظمته المالية والإدارية الداخلية ومدى التزامها بأفضل الممارسات، كما وقدم مدقق الحسابات تقريرين إلى مجلس الإدارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين كانت نتائج مراجعة الحسابات المدققة إيجابية بشكل عام.

الحضور الإقليمي والدولي:

واصل ائتلاف أمان حرصه على استمرارية التشبيك وتعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المماثلة. وكان أبرز ما حققه خلال العام 2017:

- ✓ تنظيم زيارة تبادلية للنرويج وهولندا: في إطار سعي ائتلاف أمان إلى تعزيز قنوات الاتصال مع الحكومات الداعمة لها «وزارتي الخارجية الهولندية والنرويجية» وإلى إقامة تحالفات استراتيجية مع منظمات دولية يتطابق نطاق عملها مع اتجاهاته الاستراتيجية، نظم ائتلاف أمان زيارة الى النرويج وهولندا شارك فيها المدير التنفيذي لائتلاف أمان أ. مجدي أبو زيد وعضو الهيئة العامة لائتلاف أمان د. فراس ملحم. تخللت الزيارة عدة لقاءات مع ممثلين من وزارتي الخارجية الهولندية والنرويجية، ومؤسسات ومراكز مثل NORAD، U4 Anti-Corruption Resource Center، فروع الشفافية الدولية في البلدين المذكورين، بالإضافة الى أعضاء من البرلمان الهولندي. توجت الزيارة بالعديد من الإنجازات التي كان من أبرزها فتح آفاق جديدة للعمل في مشروع مشترك بالتعاون مع U4 حول الفساد السياسي.
- ✓ الفوز بجوائز دولية: حصد ائتلاف أمان خلال العام 2017 نتائج نجاحاته من خلال منحه جائزة ابن رشد الدولية للفكر الحر لجهوده المتميزة في مجال مكافحة الفساد على المستوى المحلي والإقليمي والعربي.

https://www.aman-palestine.org/ar/activities/6282.html

- ✓ تنفيذ مشاريع إقليمية: يقود ائتلاف أمان حالياً عملية تعزيز الحكم الرشيد في هيئات الحكم المحلي في ليبيا من خلال العمل على إعداد دراسة نظام النزاهة الوطني لسبع هيئات محلية في البلد المذكور.

- ✓ المشاركة الفاعلة في العديد من النشطات الإقليمية والدولية: شارك ائتلاف أمان في مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة الى حضور اجتماع العضوية والاعتماد السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، ومؤتمر دولي حول تعزيز الحوكمة في القطاع الخاص. كما تلقى ائتلاف أمان دعوة من الاتحاد الأوروبي لعرض ونقاش تجربة أمان في تعزيز نظام النزاهة المحلي في الهيئات المحلية. حيث يعد ائتلاف أمان من أكثر فروع الشفافية الدولية العربية الرائدة في هذا المجال.

المخرجات	الأنشطة	
1. ائتلاف أمان ملتزم بسياسات إدارية ومالية وتنظيمية منسجمة مع الممارسات الفضلى وتوصيات التقييم المؤسساتي لأمان 2015.		
نظام الإدارة بالنتائج مطبق	– إعداد دليل الإدارة بالنتائج وعقد لقاءات حول نظام الإدارة بالنتائج لتنمية قدرات الطاقم على هذا النهج. – استمرار تحديث سلسلة جدول المتابعة والتقييم بالنتائج بشكل ربعي. – المداومة على إعداد الخطط والتقارير الشهرية (12 خطة وتقرير) بالاستناد إلى دليل التقييم بالنتائج من قبل طاقم امان. – اعداد وتنفيذ خطة التدقيق الداخلي السنوية. – تطوير نظام تسجيل للموظفين. – عقد ورشة المراجعة الاستراتيجية السنوية بحضور طاقم أمان وأعضاء من مجلس الإدارة ومجتمع الشركاء الدوليين. – تنفيذ برنامج تنمية قدرات الطاقم على إعداد قصص النجاح وتتبع الأثر. –تطوير نظام تقييم الأداء السنوي بالاستناد لنظام الإدارة بالنتائج	
بيئة عمل موفرة لرفع الرضى الوظيفي	– تطوير هيكلية أمان والوصوف والمهام الوظيفية 2017–2020.	
برنامج تطوير مصادر بشرية ومعرفية وبحثية منفذ و مستمر	– عقد دورة تدريبية لبناء وتنمية قدرات الطاقم على إعداد أوراق متخصصة\ حقائق وخطط تدخل بناء على (حقائق) ومهارة عرضها للنقاش داخليا وخارجيا. – تنمية قدرات الطاقم في اعداد التقارير بالاستناد الى وثيقة معايير جودة للتقارير ودورة المراجعة والتحقق وعمليات التحليل. – تنفيذ 5 زيارات متبادلة بين مكتبي أمان في رام الله وغزة بهدف تطوير استراتيجيات وتدخلات العمل. – التعاقد مع مجموعة من الخبراء لتقديم الإسناد لطاقم أمان في متابعة حقول جديدة في عمل أمان كحوكمة قطاع الكهرباء، الاستراتيجية الإعلامية... الخ)	
شراكة طويلة المدى مع ائتلاف ممولين حاليين ومفترضين لاستدامة عمل أمان	–عقد 3 لقاءات مع شركاء دوليين محتملين وحثهم على الانضمام لائتلاف ممولي أمان. –تنفيذ جولة لكل من النرويج وهولندا لفتح افق شراكة وتعاون مع مؤسسات ومراكز متخصصة (U4، أعضاء برلمان، NORAD، ووزارتي الخارجية النرويجية والهولندية).	
2. ائتلاف أمان يملك الخبرة للانخراط ونقل الخبرات الدولية للقيام بدوره كمؤسسة وطنية معتمدة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد محليا ودوليا		
برنامج تبادل الخبرات المحلية والدولية في مكافحة الفساد منفذ في إطار الشراكة مع منظمة الشفافية الدولية	– المشاركة في اللقاءات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد كمؤتمر الدول الأطراف في UNCAC ومؤتمر منظمة الشفافية الدولية 2017. – المشاركة في نشاطات وفعاليات إقليمية ودولية تتعلق بمنظومة النزاهة ومكافحة الفساد مثل اللقاء الإقليمي للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، شبكة المساءلة الاجتماعية في العالم العربي...الخ. –ابرام اتفاقيات تعاون مع الشفافية البلجيكية لتنمية قدرات 7 بلديات في ليبيا حول منظومة الحكم الصالح في عملها بالتعاون مع مؤسسة انا يقظ التونسية.	

أبرز النشاطات والإنجازات في قطاع غزة

كان للخطوات التي اتخذها ائتلاف أمان خلال العام 2017 والمتمثلة باستثمار حضور مجلس إدارتها وأعضاء الجمعية العامة وزيارات فريق أمان في رام الله إلى مكتب غزة الأثر الكبير لتعزيز شبكة علاقاته وزيادة قدرته على التأثير على صنّاع القرار وجمع المزيد من البيانات والمعلومات اللازمة لتعزيز دوره الرقابي في قطاع غزة. كما انعكست هذه الخطوات في تطوير إنتاج المعرفة من خلال إعداد المزيد من الدراسات والتقارير المتعلقة بالنظام الوطني للنزاهة منها لا على سبيل الحصر: دراسة نظام النزاهة المحلي في بلدية جباليا، والتقارير التي أعدت حول فاعلية الرقابة على حماية المستهلك، وأثر الفساد السياسي على حق التجمع السلمي وغيرها من التقارير وأوراق الموقف والحقائق الأخرى التي ساهمت في بلورة أنشطة وتدخلات ائتلاف أمان في قطاع غزة. وقد عكست هذه التطورات قدرة ائتلاف أمان على التعامل مع القضايا الحساسة والحيوية والني تمس حياة ومعيشة المواطنين اليومية في قطاع غزة، مثل قضايا المعابر الحدودية والكهرباء والموازنة العامة وحماية المستهلك وغيرها، الأمر الذي عزز ثقة المواطنين في مصداقية ومهنية ائتلاف أمان ما كان له الأثر الإيجابي على ارتفاع عدد المتوجهين لمركز المناصرة والارشاد القانوني لطلب الدعم والإرشاد القانوني، حيث سجل العام 2017 ارتفاعاً في نسبة المتوجهين للمركز بما يعادل 20% مقارنة مع العام السابق.

كما نجحت أمان في تعزيز علاقات شراكة استراتيجية مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال حقوق الانسان وبالتحديد في قطاع الصحة، فقد استجابت ست مؤسسات :(جمعية أرض الإنسان، جمعية جباليا للتأهيل، جمعية أطفالنا للصم، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، مركز حماية لحقوق الإنسان، مركز هدف لحقوق الإنسان، جمعية عائشة لتنمية الأم والطفل، برنامج العون والأمل لمرضى السرطان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، وجمعية الهلال الأحمر لقطاع غزة) لدعوة ائتلاف أمان بتبني وتضمين مفاهيم وأدوات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في برامج عملها بعد أن قدم ائتلاف أمان لها الدعم الفني اللازم.

إنشاء تحالف المجتمع المدني لتعزيز حماية الآثار

في إطار الجهود المبذولة لاعتماد أدوات مكافحة الفساد لحماية المصادر الطبيعية والتي من بينها الاثار، نجح ائتلاف أمان في غزة في إنشاء تحالفاً للمجتمع المدني يهدف إلى تعزيز الرقابة على الأثار وحمايتها ورفع وعي المواطنين بضرورة الانخراط في المساءلة على الأداء العام، لا سيما في مجال حماية الآثار. ضم التحالف مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والثقافة، والإعلام وحماية الآثار والتراث، بالإضافة إلى مجموعة من الأكاديميين والباحثين في مجال الآثار.

https://www.aman-palestine.org/en/activities/6277.htm

اصدارات ائتلاف أمان 2017

1. دراسة حول نظام النزاهة والشفافية والمساءلة في بلدية الخليل
2. دراسة حول نظام النزاهة والشفافية والمساءلة في بلدية جنين
3. دراسة حول نظام النزاهة والشفافية والمساءلة في بلدية جباليا
4. تقرير حول واقع الحق في التجمع وتكوين الجمعيات في قطاع غزة
5. تقرير حول واقع الحق بالتجمع السلمي في الضفة الغربية
6. تقرير حول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل مؤسسة الإدارة المالية العسكرية المركزية
7. تقرير حول حماية المستهلك في غزة
8. استطلاع الرأي العام: حول رأي المواطنين الفلسطينين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام2017
9. مقياس نظام النزاهة الفلسطيني لعام 2017
10. استطلاع رأي حول مدى وعي الموظفين في الوظيفة العمومية لمدونات السلوك
11. تقرير حول دور المؤسسات الرقابية في متابعة تفعيل وتطبيق مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة في القطاع العام المدني
12. تقرير حول نظام النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل سلطة النقد الفلسطينية
13. العلاقة بين الفساد وحقوق الانسان في الواقع الفلسطيني- حالة الحق في الصحة نموذجا
14. التحليل نصف السنوي للموازنة العامة 2017
15. موازنة المواطن 2017
16. سياسة الحكومة في تسديد ديون التقاعد.. هيئة التقاعد ومواجهة تحديات استدامة الهيئة
17. الحوكمة في ادارة الخدمات العامة.. حالة الاجسام المنظمة في قطاعات الكهرباء والمياه والاتصالات
18. أثر اقرارات الذمة المالية في التجربة الفلسطينية
19. فجوة الرواتب في الوظيفة العمومية.. الواقع والإجراءات المقترحة لردمها
20. البحث الفائز بجائزة النزاهة للعام 2017: الدور الوسيط للشفافية المالية في العلاقة بين الجينات التنظيمية وإدارة مخاطر الفساد
21. النقل والانتداب والإعارة في الوظائف المدنية والعسكرية
22. الحسابات الختامية للموازنة العامة الفلسطينية
23. تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد للعام 2016
24. دليل الألعاب التشاركية في الأنشطة الشبابية
25. دليل ارشادي لتطبيق مؤشرات الشفافية في الهيئات المحلية
26. دليل استرشاي عن آليات وأدوات مساءلة أعضاء المجلس البلدي لرئيس البلدية

رابط الاصدارات للاطلاع والبحث:

https//:www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/sec14-15-

شكـــر خـــاص

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر والتقدير لمموليه الرئيسين لدعمهم المتواصل ومساهماتهم الفاعلة لانجاح وتحقيق رسالته ورؤيته، ويخص بالذكر ائتلاف مموللي برنامج امان الرئيسي : حكومات النرويج، وهولندا ولكسومبورغ.

الشكر موصول الى من دعم ائتلاف امان من خلال المشاريع المختلفة من المؤسسات الدولية ونذكر منها: اوكسفام، الاتحاد الاوروبي، الحكومة البلجيكية و UNDP .

وأخيرا يسجل ائتلاف أمان شكره لكافة أعضاء الائتلاف وشركائه من مؤسسات المجتمع المدني والناشطين، والباحثين والمدربين والأكاديميين والمتطوعين الذين تعاونوا مع ائتلاف أمان وساهموا في تنفيذ فعالياته وبرامجه المختلفة.

حاكمية أمان

أعضاء مجلس إدارة ائتلاف أمان:

د. جورج حنا جورج جقمان	عضو مجلس
د. حنان داود خليل عشراوي	عضو مجلس
حنان داود محمد ريان	أمين الصندوق
عزام أبو السعود	عضو مجلس
عصام حسن حسين يونس	عضو مجلس
فيصل الشوا	عضو مجلس
د. كمال العبد محمد الشرافي	نائب الرئيس
محمد عبد القادر فيصل عبد القادر الحسيني	رئيس مجلس الإدارة
نبراس عوني بسيسو	عضو مجلس
نبيل الترزي	عضو مجلس
د. نجوى شوكت أحمد إرشيد	أمين السر

أعضاء لجنة التدقيق الداخلي:

د. فراس عبد الرحيم حمدان ملحم	لجنة رقابة داخلية/ عضو جميعية عمومية
د. ليليان لبيب محمود فيضي	لجنة رقابة داخلية/ عضو جميعية عمومية
د. وليد حمامي	لجنة رقابة داخلية/ عضو جميعية عمومية

د. عزمي الشعيبي	مستشار مجلس الإدارة لشؤون مكافحة الفساد:

الطاقم التنفيذي 2017

أماني جمال	موظفة الاستقبال
انتصار حمدان	مديرة وحدة الرصد والدراسات
بلال البرغوثي	مستشار قانوني
حنان مخلوف	مساعدة لشؤون المالية والمشتريات
رامي موسى	منسق الدعم التقني
رامي وهدان	موظف خدمات
روزان خليل	مديرة وحدة رفع الوعي والتواصل المجتمعي
سلام زهران	منسقة الموارد البشرية والخدمات الإدارية
صمود البرغوثي	منسقة المرصد
عصام حج حسين	مدير العمليات
فائدة دغرة	موظفة خدمات
فخر خلف	محاسب
لانا طواشة	مديرة وحدة الرقابة والتقييم والتخطيط
لميس فرّاج	منسقة التدقيق المجتمعي
لؤي جابر	مساعد لشؤون المناصرة
مجدي أبو زيد	المدير التنفيذي
محمد عبد الله	مدير الشؤون المالية والإدارية
محمود عبد الهادي	منسق التواصل ورفع الوعي
مروة أبو عودة	منسقة المناصرة والمساءلة المجتمعية
منى شتيه	منسقة التواصل المجتمعي
منال كونة	مساعدة لشؤون المساءلة
نادين صيفي	منسقة الإعلام والاتصال
نصر يعقوب	منسق الأبحاث والتقارير
هامة زيدان	مديرة وحدة المناصرة والمساءلة المجتمعية
هداية شمعون	منسقة الرصد والدراسات
وائل بعلوشة	مدير مكتب غزة
ولاء القواسمي	موظفة الاستقبال

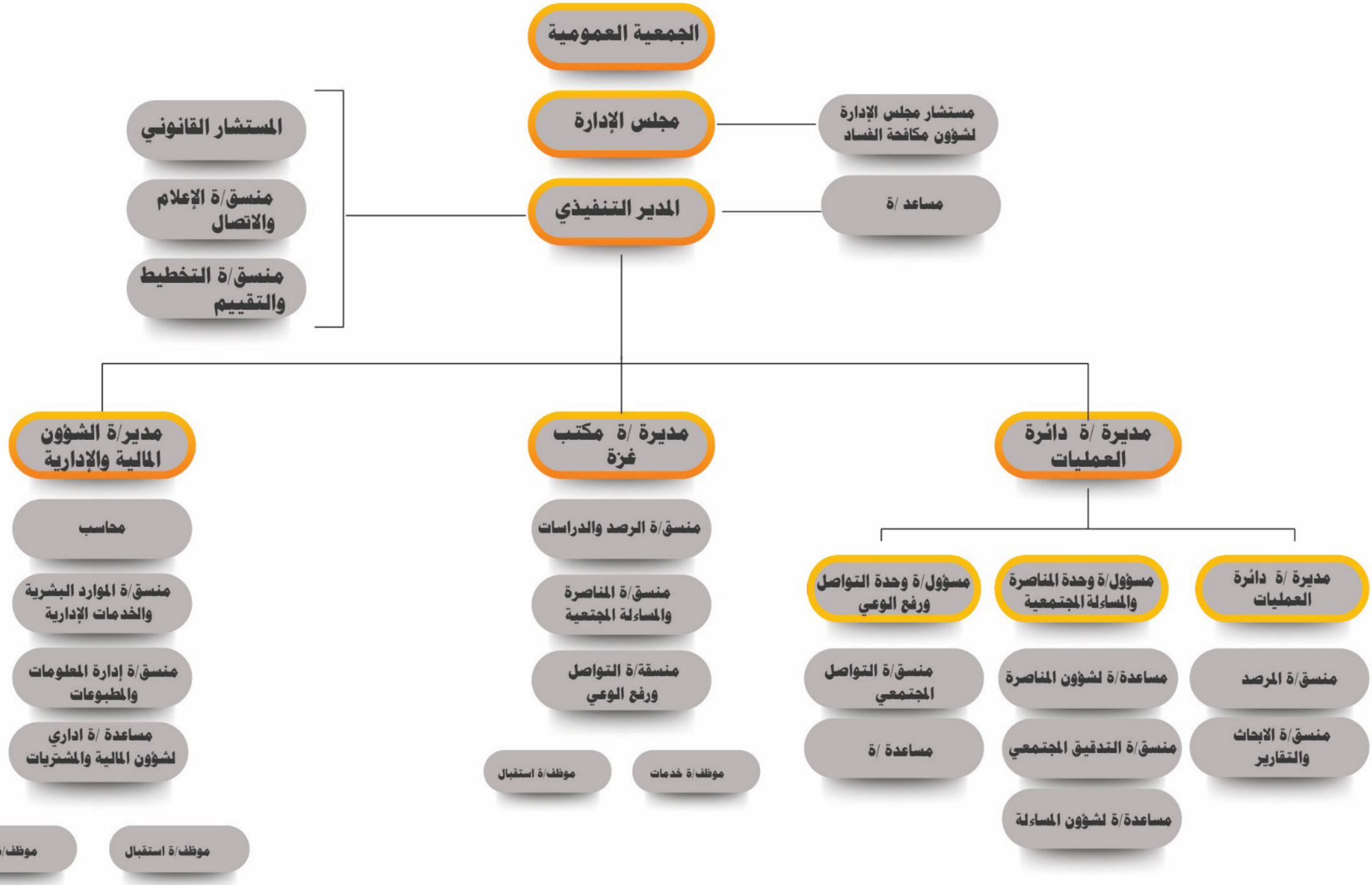

* تم إقرار الهيكل التنظيمي بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥